



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/36/180
S/14432

10 April 1981

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمم



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٦٤ من القائمة الأولية*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان
الأراضي المحتلة

رسالة مؤرخة في ٩ نيسان / أبريل ١٩٨١ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن
لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أشرف بأن أنقل اليكم قلق حكومة الأردن العميق من جراء قرار الحكومة الإسرائيلية الذي اتخذته في ٢٩ آذار / مارس ١٩٨١ ، بإصدار "إشارة البدء" للسيد اسحاق موداي ، وزير الطاقة فيها بأن يشرع فوراً في تنفيذ الخطة النهائية لبناء قناة طولها ٦٢ ميلاً لتربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت في غور الأردن .

وتستهدف الخطة المعتمدة بشكلها النهائي حفر قناة تبدأ من قطيف في قطاع غزة المحتل وتمتد من تحت الأرض الجبلية الواقعة في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية المحتلة ، حتى تصل إلى نقطة معروفة باسم مسعدة (مسادا) تطل على الركن الجنوبي الغربي من البحر الميت . ويشمل الهدف المعلن من إنشاء القناة إقامة محطة كهرومائية قرب مسادا لتوليد طاقة كهربائية تكفي لتوفير ٧ في المائة من احتياجات إسرائيل من الطاقة بحلول عام ٢٠٠٠ . وتهدف القناة أيضاً إلى توفير ماء كاف لمواقع متناثرة تحتلها خمس محطات للطاقة النووية ، لاستخدامه في أغراض التبريد فضلاً عن توليد الكهرباء .

وقد تعهدت جامعو التبرعات اليهود في الولايات المتحدة بالفعل بدفع ١٠٠ مليون دولار كل عام لعدة سنوات قادمة من أجل تمويل المشروع الذي تقدر تكاليفه بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار .

* A/36/50

*

••/••

81-09698

وتجرى حملة مماثلة لجمع التبرعات في المملكة المتحدة تقوم بها شركة أنشئت خصيصا لهذا الهدف برئاسة السير اسحاق ولفستون ، وهو صاحب سلسلة من المحلات التجارية المعروفة في لندن وبلدان أوروبية أخرى .

وقد أدلى دولة السيد مضر بدران ، رئيس وزراء الأردن ، ببيان أمام المجلس الوطني الاستشاري فور اقرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي لهذا المشروع ، وأدانه بأشد العبارات ووصف أبعاده السياسية والاقتصادية والايكولوجية والزراعية والعسكرية البعيدة المدى ، وما يتركه من أثر بعيد المدى ليس فقط على قطاع غزة المحتل والضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وإنما أيضا على المنطقة بأكملها . والسلطات الاسرائيلية مصممة أصلا على المضي فورا في تنفيذ هذا العمل العدواني المتعدد الأغراض الذي يحمّل أخطارا جسيمة لكل البلدان والشعوب المعنية ، ناهيك عن شعب الأردن وشعب فلسطين .

وقد عمدت حكومة الأردن ، التي تنظر الى المشروع الاسرائيلي بمنتهى الخطورة ، فعلا الى اثاره القضية في الدورة الخامسة والسبعين لمجلس جامعة الدول العربية خلال اجتماعه في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨١ .

وقد استنكر مجلس جامعة الدول العربية هذا التحرك العدواني ضد الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، والذي يمثل انتهاكا سافرا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (١) ، واعتمد البيان التالي :

" ان المجلس ، ان يوجه أنظار الرأي العام العالمي الى خطورة هذا المشروع الذي تحاول اسرائيل تخطيطه بحيث يبدو مشروعا اقتصاديا محضا ، ليود أن يؤكد أن المشروع المقترح يستهدف ادخال تغييرات جغرافية وسكانية وأيكولوجية وبيئية واقتصادية جذرية ، من شأنها الحاق أفدح الضرر بالمنطقة عامة ، وبالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي في فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية خاصة . "

ويضيف البيان قائلًا أن باستطاعة المشروع أن ينزل الخراب بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في الشرفين الشرقية والغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة ، تمثل حاليا مصدر القوت الرئيسي، ان لم يكن الوحيد ، لملاك تلك الأراضي ، فضلا عن تدمير المعادن الثمينة الكامنة تحتها . كما أن المشروع سيخرق أديرة وأماكن مقدسة مسيحية عريقة على طول ضفتي نهر الأردن ، بالإضافة الى اغراق منطقة غور الأردن بأكملها متى راق لاسرائيل ، وذلك برفع منسوب مياه البحر الميت حتى يطنى على ضفتيه ويغرق الأراضي المروية في غور الأردن والمنتجعات السياحية ، فضلا عن المشاريع الصناعية الواسعة التي أوشكت على الاكتمال على الطرف الجنوبي من البحر الميت . وليس من المعقول أبدا أن تدفع الأراضي المحتلة وكذلك الأردن بأكمله هذا الثمن المدمر لاشباع ٧ في المائة من احتياجات اسرائيل من الطاقة .

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧ .

ولذلك لا يملك مجلس جامعة الدول العربية إلا أن يخلص حتما من ذلك الى نتيجة مفادها أن المشروع يستهدف ، بين أولوياته القوي ، خططاً عسكرية واستعمارية تهدد المنطقة بأكملها وتفرض أمراً واقعاً جديداً يضاف الى سلسلة عمليات الصهينة المستمرة للبلاد المقدسة ، وضم الأراغبي العربية المحتلة ضمما كاملا لارجوع فيه .

وان مجلس جامعة الدول العربية ان يدرك تماما آثاره البعيدة المدى ، ليهيب بكل بلدان العالم أن تعارض بكل قوة هذا العمل الخطير والعدواني .

كذلك يناشد مجلس جامعة الدول العربية كل الدول والشعوب أن تمتنع عن تقديم أية مساعدة أو مساندة مالية أو تقنية لعملية تنفيذها ؛ ويعلن أن عدم الاصغاء الى هذا النداء سيحتمل عملا عدائيا ضد حقوق الأمة العربية وسيقابل بكل التدابير الفعالة التي تصون تلك الحقوق .

وكذلك يعتبر مجلس جامعة الدول العربية الخطة الاسرائيلية الشيطانية اعتداء على الشرعية الدولية وانتهاكاً لكل القواعد والاتفاقيات المبينة في القانون الدولي والتي تحكم العلاقات بين الأمم .

ان حكومة الأردن تعتبر القرار الاسرائيلي بالشروع فوراً في تنفيذ هذا المشروع الذي يبدأ في أراضي قطاع غزة المحتلة ويشق الضفة الغربية المحتلة ويستغرق تنفيذه بين ٨ و ١٠ سنوات ، بمثابة دليل اضافي حاسم على أن اسرائيل لاتنوي الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وفقا للقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وان تحتفظ حكومة الأردن بحقها في عرض المسألة على مجلس الأمن لينظر فيها ، أكون ممتنا غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٦٤ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) حازم نسبية
السفير
الممثل الدائم
